دراسات عالمية



سياسة الردع والصراعات الإقليمية
المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة

كولن جراي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 26

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عـالـميـــة

سياسة الردع والصراعات الإقليمية
المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة

كولن جراي

العدد 26

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Deterrence and Regional Conflict: Hopes, Fallacies, and "Fixes,"* authored by Colins S. Gray and published in *Comparative Strategy* vol. 17, no. 1 (1998). ECSSR is indebted to the author and to *Comparative Strategy* for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712 +
فاكس : 769944 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتـويــات

مقدمة

على الرغم من أن لجميع المشكلات الأمنية صلة ما بمرجعيات على المستوى الإقليمي، فإن الأثر الدولي على هذه المشكلات أكبر مما هو متعارف عليه. فبينما يؤثر بروز الصين وهي تسعى لتحقيق الهيمنة في شرق آسيا، في تغيير الخصوصية الإقليمية لمشكلات منطقة آسيا ـ المحيط الهادي، نرى أن الوقت قد حان، أيضاً، لتوخي قدر غير مسبوق من الواقعية حول المستقبل المرتقب لسياسة الردع. وعلى أفضل تقدير، يمكن القول بأن سياسة الردع تتصف بالتقلب وأنها وبكل بساطة لا تؤدي أي وظيفة على أسوأ تقدير. إن التركيز على العوامل الإقليمية في التحليل الاستراتيجي، إضافة إلى الحماس الزائد لسياسة الردع، هما أقوى مبرر يدعو إلى إعادة النظر فيها وتقويمها بقدر من التشكك.

يمكن أن يُعرَّف الأكاديمي بأنه ذلك الشخص الذي لايزال يبحث ليقابل فرضية لم تثر جدلاً من قبل. وعلى أساس هذا التعريف، فإنني أعتزم انتقاد كلتا الفكرتين الرئيسيتين في العنوان الرئيسي الذي اخترته لهذا الموضوع «الردع والصراع الإقليمي». ونظراً لكوني قد درست علم العلاقات الدولية كطالب لفترة طويلة، ثم كمُنظر في الدراسات الاستراتيجية لفترة لا تقل عن فترة الدراسة كطالب، فإنني أجد - كما سيجد الأكاديميون حتماً - سبباً للقلق والاهتمام، إن لم يكن للحذر، في الأفكار الخاصة بسياسة الردع وبالصراع الإقليمي. وربما لم تكن لي حاجة إلى أن أضيف أن المزاوجة بين الفكرتين ستمهد المجال لاهتمام خاص - إن لم نقل لـ "تردُّد" - في قبول هذا المزج.

ورغم أننا نحن الأكاديميين، قد عُرفنا بتفنيد الافتراضات والأفكار التي استقر عليها غيرنا، ربما لمجرد المتعة التي نجدها في ذلك، فإنني أهدف إلى تحديد الفرضيات التي قد تكون مجرد مغالطات وتشكل خطورة بالغة على الأمن الدولي. ويتعين على المرء توخي الحذر بحيث لا يطرح حجته وهو يسعى للتوضيح والتأكيد، ليجازف بالوقوع في

حيز التبسيط الزائد أو المغالاة. ومع ذلك، فإنني سأنبه على مقترحاتي أولاً، في أن سياسة الردع لا تتناسب تماماً مع النزاعات الإقليمية. وثانياً، أن بعض ما يسمى بالنزاعات الإقليمية هي نزاعات سيكون لها إفرازاتها الدولية حتماً.

هناك كتابات علمية بدأت في انتقاد نظرية الردع وانتقاد الآراء التقليدية حول تطبيق هذه السياسة. وبالإضافة إلى ذلك نقدم هذه الدراسة في إطار الأفكار العلمية والمعتقدات التي وجدت قبولاً وإقراراً والتي ترى أن المشكلات الأمنية الدولية هي مشكلات إقليمية في جوهرها، وأن بالإمكان تبعاً لذلك، معالجتها بشيء من انعزال بعضها عن بعض.

غير أنني سأدفع بأن الردع سياسة متقلبة وغير جديرة بالاعتماد دائماً، وهي سياسة قد لا تكون مناسبة لوضع معين أحياناً، وأن النزاعات الإقليمية قد تتحول إلى صراعات دولية، هذا على الرغم من أن سياسة الردع قد تكون جديرة بالاعتماد، وأنها قد تعتبر ملائمة في الغالب، وأن أغلب النزاعات المحلية والإقليمية ستبقى داخلية أو إقليمية. إن حجتي هنا نوعية في جوهرها ولا تتحدث عن مجرد الكم. إن الخبر الأعظم في الثلاثينيات من هذا القرن، لم يكن أن الأوربيين يريدون السلام، ولكن كان الاهتمام مركزاً على الأقلية المحدودة من الألمان الذين كانوا يطلبون المجد ويسعون لمغانم الحرب. وعلى الطريقة نفسها، فإن الخبر المهم حول انتشار الأسلحة النووية في عالم اليوم، لا يتمثل في حقيقة كون 148 دولة أو نحو ذلك، قد أعلنت أنها لن تتطلع أو تسعى للخيار النووي، ولكن الخبر الأهم هو أن حفنة من الدول لم تتطلع له، وحتى لو كان أحد مطامحها، فإنها لم تكن تعتزم تحقيقه.

المغالطة الإقليمية

من الشائع في عالم اليوم، دون اعتبار للضغوط العاملة لصالح العولمة، ذلك الجدل الذي يرى بأن المشكلات الأمنية التقليدية – أي تلك التي تتضمن التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة المنظمة لتحقيق أغراض سياسية – هي مشكلات داخلية أو إقليمية. وهناك قبول بأن العمليات الإلكترونية التجارية، وبعض عناصر الثقافة الشعبية، والمناخ والبيئة هي أشياء ذات صبغة دولية، ولكن التصرف الأمني العسكري لا يصنف بأنه دولي إلا

إذا كان داخلاً ضمن المجال الاستراتيجي والنشاط الدفاعي للقوة العظمى الوحيدة التي لاتزال باقية حتى الآن وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وكما أن الصراع السابق بين القوتين العظميين في مجال الأمن الدولي قد تلاشى فجأة، فقد تجزأت مشكلات الأمن الاستراتيجي، وبالتالي اكتسبت صفة "الإقليمية" رواجاً، وبخاصة في أوساط العاملين في مجال السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، وفي تحرك نهائي ضمن التحمس الخطابي لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 1992 لسياستها اعتمدت ما أسمته "استراتيجية الدفاع الإقليمي"[1]. وفي عام 1993، أقرت إدارة الرئيس بيل كلينتون ضمن ما أسمته بالسياسة الدفاعية المنقحة «من أسفل إلى أعلى» (Bottom-Up)، ضرورة استعداد الولايات المتحدة للتعامل مع نزاعين إقليميين رئيسيين في آن واحد (أو نحواً من ذلك!)[2].

ارتبط الفكر السائد في فترة 1993 - 1994 بتدفق كتابات نظرية ممتازة من علماء أمريكيين (هناك دائماً فاصل زمني واضح بين الحوار الرسمي والشعبي النشط وإصدار المنشورات الخاصة بذلك الحوار. وقياساً على ذلك، فقد كان من المفترض أن تظهر المادة النهائية عن جيش ألمانيا الشرقية عام 1990). وكنموذج متفرد لهذا الأسلوب، قدم جون أركيلا (John Arquilla) مساهمة تشخيصية للأزمات والأوقات المتغيرة، والتي يمكن أن تستغل كإطار، إن لم تكن هي الإطار المحدد لهذا النقاش.

كتب أركيلا: «تبحث الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة عن نظام جديد متعدد المراكز، يتكون من مناطق متباينة، يتحرك كل منها بديناميباته الحركية الخاصة به»[3]. وقد يكون أركيلا محقاً أو غير محق فيما ذهب إليه، فهو محق في تأكيده على أهمية الآليات الإقليمية المختلفة، ولكنه ينزلق إلى مخاطر الوقوع في الخطأ الجسيم، حيث يلقي الثقل كله على الآليات الإقليمية المستقلة. وفي الواقع، فقد ناقش أركيلا في مقال حديث أهمية "القوى الإقليمية الصاعدة" (مثل الصين وإيران والعراق والهند وأوزبكستان وإندونيسيا وفيتنام وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل وتركيا وصربيا)، وأكد على أن جميع هذه القوى «لها تأثير واضح في أمن وحياة جيرانها، وبهذا فهي توضح المدى الذي وصل إليه انتقال القوة إلى منظومات إقليمية جديدة وأكثر استقلالاً»[4].

إن القدر الأكبر من الطروحات العلمية عن أثر الإقليمية يعتبر مقبولاً ومقنعاً بقدر ما، وهو في الواقع صحيح أو مستحسن إلى حد معين. وحتى حين تكون تلك الطروحات غير مقنعة فإنها تبدو وكأنها قد جانبت الصواب لمبررات سليمة. فهناك مشكلات محلية وإقليمية تتطلب منا أن نتفهمها وننظر إليها من منظور داخلي وإقليمي، وفي الواقع قد تثير سياسة الردع إشكالية عند الأخذ بها في النزاعات الإقليمية، إذا تجاوزنا النزاعات الداخلية. وربما كانت الإشارة إلى ما عُرف زعماً «بمغالطة الإقليمية» تجاوزاً جائزاً. إن الشكوك التي تحيط بما يسمى بمشكلات الأمن الإقليمي لا ترقى إلى درجة تصنيف تلك المشكلات بأنها إما غير حقيقية وإما غير إقليمية على نحو ما.

وخلافاً لذلك الطرح، تكمن المغالطة في المغالاة التي تضفي سمة التفكك والمعالجة الانفرادية للمشكلات الأمنية في عالم اليوم، وربما الغد أيضاً.

كدت أبالغ حين قلت فيما سبق إن التركيز على العامل الدولي في التحليل الأمني الاستراتيجي سيؤدي بالضرورة إلى التركيز على الفاعل الاستراتيجي الرئيسي على الساحة الدولية وهو الولايات المتحدة الأمريكية. أما على أرض الواقع، فإن المنطق الجيوستراتيجي التقليدي يفرض إطاراً دولياً أوسع للتحليل، وهو إطار يتسع لما هو أكثر من الإطار الإقليمي الضيق (أياً كانت حدوده).

هناك بعض "المناطق"، ونعني أمريكا الجنوبية وأفريقيا التي ينعدم تأثيرها - إلا فيما ندر - في العلاقات الاستراتيجية بأجزاء أخرى من العالم، وذلك لأسباب جيوسياسية. ولم يكن هنري كيسنجر يتحدث من فراغ حيث قال ساخراً ومستبعداً: «إن أمريكا الجنوبية هي خنجر موجه إلى قلب القارة القطبية الجنوبية». وبهذا القدر، تظل أفريقيا بعيدة عن دروب السياسة الدولية الرئيسية، على الرغم من أهمية "طريق رأس الرجاء الصالح" الجيوستراتيجية للحركة البحرية، التي لا تسعها قناة السويس عند العبور بسبب كبر حجمها. ووفقاً لما تفهمه العالم البريطاني السير هالفورد ماكيندر (Halford J. Mackinder)، عالم الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية أحياناً، وما أقر به العالم الأمريكي ألفريد ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan)، المؤلف الذي يعتبر من دعاة القوة البحرية، بأن الأحداث الحقيقية في السياسة الدولية إنما تقع وتتصل

بجزيرة العالم، ويعني بها القارتين أوربا وآسيا (بنتوئهما البحري الضخم المتجه جنوباً قبالة أفريقيا)[5]. ويمتد الميدان القاري الرئيسي الذي تجري عليه اللعبة الاستراتيجية الدولية من خليج بانتري (Bantry Bay) في أيرلندا عبر اثني عشر منطقة زمنية إلى بتروبافلوفسك (Petropavlovsk) على شبه جزيرة كامشاتكا (Kamchatka) في الاتحاد الروسي.

قدم بعض علماء الجغرافيا السياسية نظريات محتملة حول أهمية وجود "مركز أمريكي شمالي" يعمل كثقل موازن للقوة المزعومة للمركز الآخر المتمثل في أوراسيا. ولكن القرن الأول من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية قد حدد أن تكون الجغرافيا السياسية لأمريكا الشمالية مستقرة على نحو دائم. إن هيمنة الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية – وهي الحقيقة المسلم بها بعد هزيمة التحالف في الحرب الأهلية – تعني في الواقع الفعلي أن القارة الأمريكية الكبرى هي لاعب فاعل، وليس مجرد ميدان تجري عليه الأحداث في السياسة الدولية. ولا نقدم هذا الرأي كنقطة جدلية أو كوجهة نظر فقط، إنه في الواقع حقيقة من حقائق التاريخ والجغرافيا الاستراتيجية[6]. ويمكن للبعض أن يرضوا بتلك الحقيقة، أو يجوز ألا يتقبلها آخرون، ولكنها تبقى حقيقة لا تقبل الإنكار. إن الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وهما تشكلان رقعة جغرافية لا يستهان بها، تؤديان دورهما في السياسة الدولية من خلال القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن يبدو هذا القول مفرطاً في التقدير من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، ولكنه صحيح في الإطار الاستراتيجي المقصود.

تتشكل صياغة التحليل والتنظير حول الإقليمية بما يمكن أن نسميه التبادل والتداخل الجغرافيين. وهنا نتساءل، هل الأمريكتان محاطتان من الجانبين بأوربا وآسيا البعيدتين، أم أن الأمريكتين تحيطان بأوربا ـ الأطلسية وأفريقيا ـ الأطلسية وآسيا ـ المطلة على المحيط الهادي؟ وسنتجرأ لنحرك حالة القبول بتلك المسلمات لنتساءل، ما هو المنطق العقلي الذي يمكن أن يوفره هذا التفكير الإقليمي الذي لا يتجاوز حدود الأرض في الوقت الذي بزغ فيه فجر قرون الفضاء المفتوح المربوط بالأقمار الصناعية وشبكات المعلوماتية والذي لا يعرف الحدود الجغرافية؟[7] ثم ماذا عن هذا الاستغلال التجاري والعسكري الدولي لمدار الأرض (الفضاء الخارجي)؟[8]

وهكذا فقد قدم هذا النقاش حتى الآن، أو ألمح إلى بعض الدواعي الطفيفة التي تقتضي هذا التشكك في التركيز على العامل الإقليمي. ولننتقل الآن إلى تركيز أكثر تحديداً لهذه الحجة، لقد جاء أسلوب التحليل الإقليمي في التنظير الأمني والاستراتيجي كرد فعل مباشر في القدر الأكبر منه، وهو رد فعل مباشر وحذر على نحو لا يمكن إنكاره بسبب انتهاء فترة الحرب الباردة. وكان العديد من منظري الاستراتيجية والسياسة الدولية في فترة مطلع التسعينيات وحتى منتصفها يميلون إلى خلط الظروف الحالية والأوضاع الناشئة حينها بالمسار المستقبلي للتاريخ الاستراتيجي. إن الظروف والأوضاع الاستراتيجية في حال تبدل وتحول دائم. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات التغيير الواسع في أي جزء من أوراسيا سيكون لها حتماً إفرازاتها وتشعباتها، على النحو الذي يشبه آثار التموجات - إن شئت - في كل أنحاء القارة المزدوجة.

إن "تقرير السياسة الدفاعية للسنوات الأربع" الصادر في عام 1997 والذي أعدته إدارة الرئيس كلينتون هو وثيقة مرحلية ومؤقتة للغاية[9]. ونظراً لأسباب تتعلق بالحذر والتروي السياسي من جهة، ولأن المستقبل غامض وغير مضمون للغاية، فقد احتفظ التقرير المذكور بالإطار الإقليمي الواضح، للفرضيات الدافعة التي ميزت التقرير السابق[10]. ومع ذلك، فقد كانت هناك نقلة، وهي وإن لم تكن كبيرة، فإنها على الأقل حركة في مركز الثقل الجيوستراتيجي للفكر الدفاعي بالولايات المتحدة الأمريكية عبر السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية. وعلى وجه التحديد، ودون النظر إلى مظاهر النشوة التي صاحبت الحوار والجدل الأمريكي حول الثورة والتغيير الشامل في الشؤون العسكرية[11]، فقد بدأت فكرة احتمال وجود أكثر من "ند إقليمي منافس" في المستقبل الانتقالي للولايات المتحدة في التجذر. وقياساً على التجارب التاريخية التي لا تخلو من نقيصة، فإن الجدل الأمريكي المعاصر حول ظهور قوة عظمى ومنافسة جديدة - ونعني بها جمهورية الصين الشعبية - يذكرنا بالطبع بالجدل الذي دار خلال الفترة الممتدة من 1933-1935 حول دلالات وإفرازات الثورة النازية في ألمانيا، ثم بالجدل الأمريكي حول معنى السلوك السوفيتي في الفترة 1945-1946. ولا يملك المرء أن يتوقع أن تصبح الصين حتماً أكثر من قوة إقليمية عظمى تهدد النظام العالمي الذي تحميه الولايات المتحدة، هذا على الرغم من أن الشواهد الحالية ترجح ذلك الاحتمال.

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين عن وجهة النظر الأمريكية الرسمية حول هذه الموضوعات، حين عرض "تقرير السياسة الدفاعية للسنوات الأربع" فقال: «لدينا أخطار إقليمية وخطر الاعتداء من دول معادية ضد أصدقائنا وحلفائنا ومصالحنا في مناطق رئيسية. وأنا أتحدث على وجه التحديد بالطبع عن جنوب غرب آسيا وشمال شرق آسيا، حيث نواجه احتمال اضطراب إقليمي وأيضاً تدهور قوة دول معينة»[12].

وقد ترك الوزير كوهين الباب مفتوح جزئياً على الأقل فيما يتعلق بالأخطار الأكثر أهمية في المستقبل، حيث قال: «نحن لا نتوقع قوة إقليمية تنافسنا أو تكون نداً لنا خلال العشر أو الخمس عشرة سنة المقبلة. ولكن، يتعين علينا أن نستعد لذلك الاحتمال خلال السنوات التالية»[13].

يكتسب الخبراء في مجال البحث العلمي مهارتهم على حسب جهل المجموعات الكبيرة من مختلف المتخصصين في مجال التحليل العلمي. فهناك أربع مجالات مختلفة دار فيها جدل أكاديمي واضح خلال السنوات العديدة المنصرمة، وكان ذلك في الشق المتعلق بالدراسات التي تركز على تناول السياسات السائدة في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. وقد تضمنت تلك المجالات الأربع أنشطة في مجال القضايا التالية: انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والتغيير الجذري في مجال الشؤون العسكرية وحرب المعلومات، وتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومؤخراً فقط "بروز الصين" كقوة إقليمية عظمى محتملة في شرق آسيا[14]. خضعت مجالات القضايا الرئيسية هذه للجدل وسط مجموعات من الباحثين ذوي الاتجاهات والتخصصات المتصارعة والذين لا يجمع بينهم سوى القليل. وتميل المؤسسات عموماً إلى تنظيم مؤتمرات تناقش أحدث قضايا اليوم، فقد كانت الصين ومستقبل الأمن في شرق آسيا موضوع عام 1997، وفي عام 1996 كان توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو قضية الساعة، أما القضية التي سبقتهما في الولايات المتحدة فقد كانت الحديث عن الثورة والتغيير الجذري في المجال العسكري، وقبل ذلك كان انتشار الأسلحة النووية هو الشغل الشاغل.

لقد حضرتُ مؤتمرات وحلقات نقاشية حول كل واحدة من هذه المجالات، حيث باشر الخبراء من الباحثين تجاهلهم لكل المسائل التي تقع خارج نطاق اهتمامهم البحثي الضيق. فعلى سبيل المثال، حضرتُ مؤتمرات رئيسية حول توسيع حلف شمال الأطلسي، ولم يخض أي من المتحدثين فيها أو حال الجدل السياسي المستعصي حول المسؤوليات الدفاعية الجديدة المحتملة لحلف شمال الأطلسي في أوربا الشرقية، بمناقشة علمية للاتجاهات الممكنة في الحرب المستقبلية (أي الثورة والتغير الجذري المزعوم في المجالات العسكرية وكل ذلك اللغط). وبالطريقة ذاتها، حضرتُ مؤتمرات حول أمن آسيا والمحيط الهادي ولم يُعن أحد هناك بالحديث عن الحقائق المتعلقة باقتسام الصين لأطول حدود مع روسيا الجديدة والمضطربة بحق. وهذه الحدود التي تمتد لتدخل في عمق التعريف التقليدي لحدود أوربا (أي ما بعد جبال أورال غرباً)، وذلك ضمن التركيز على قارة آسيا.

يعتبر القدر الأكبر من الكتابات الحديثة عن النزاعات الإقليمية، وعلى وجه التحديد الكتابات الخاصة بمشكلات استراتيجيات الردع في الصراعات الإقليمية، يعتبر مقبولاً ومتسقاً مع وقته. وهكذا، فقد ركزت هذه الدراسة التحليلية حتى الآن على ما تفتقده تلك المادة وما تعكسه في نظر العالم. من المفترض أن يكون أساتذة علم العلاقات الدولية محصنين بالمعرفة القائمة على عمق تاريخي في مجال التخصص، ضد التمسك بالأهواء والصراعات العابرة. ورغم ذلك فإن الباحثين - كغيرهم من المتخصصين - مقيدون ثقافياً بحكم الزمان والمكان، وهم بذلك ليسوا محصنين ضد علل على شاكلة التفاؤل السياسي الساذج الذي ساد فترة مابعد الحرب الباردة، ثم التفاؤل والنشوة الغامرة بالتطور العسكري التقني.

ترى هذه الدراسة أن من المرجح أن يكون شكل الصراع مستقبلاً أقل "إقليمية" مما يدعي الخبراء وتزعم به الحكومات. إن التصنيف الجامع نوعاً ما لبعض النزاعات ووصفها "بالإقليمية" يذكرنا بالاستخدام الأمريكي التقليدي لعبارتي "مسرح" و"تكتيكي". ويمكن أن نعيد للأذهان أن كلمة "استراتيجي" قد استخدمت في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها لتعني (الأسلحة ذات القدرات أو

التسليح النووي) التي تستطيع الوصول إلى الثماني والأربعين ولاية المتلاصقة من الولايات التي تتكون منها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من قواعد في الاتحاد السوفيتي السابق/ روسيا[15]. وبعبارة أخرى فإن هذا يعني أن الأسلحة تصنف بأنها تكتيكية إذا كانت موجهة إليك أو إلى حلفائك وتكون استراتيجية إذا كانت موجهة إلى الآخرين. وعلى ذلك فإنني أشكك فيما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتبر رسمياً أي نزاع مستقبلي كبير في أمريكا الشمالية نزاعاً إقليمياً. وفي الفهم العملي للعبارة فإن كلمة "نزاع" تحتمل معنيين في الوقت ذاته؛ فهي تعني «ليس دولياً»، ولكن ليس محلياً فقط، وتعني «ليس هنا» - أي أن النزاع يجري في مكان آخر - وعلى ما يبدو، فإن النزاع الذي يصنف كنزاع إقليمي يجب أن تكون له خصائص الحدود المتميزة. كما يجب أن تكون النزاعات بشأن القيم المختلفة التي تؤثر في توزيع القوة والنفوذ في إطار المنطقة المعنية.

متى يكون لعبارة الثورة في الشؤون العسكرية المعنى المقصود في المصطلح ذاته مقارنة بالثورة في التقنية العسكرية، أو الثورة في المجال العسكري أو الثورة في مجال الشؤون الأمنية مثلاً؟ وكما هي الحال هنا، متى يمكن أن يعني ما يفترض أنه نزاع إقليمي شيئاً غير ذلك؟ في آذار/ مارس 1996، أرسلت البحرية الأمريكية حاملتين للطائرات المقاتلة إلى خليج تايوان بهدف تهدئة الإفراط في دبلوماسية التهديد بالصواريخ التي اتبعتها الصين، كما كان الغرض من ذلك أيضاً طمأنة الأصدقاء والحلفاء في المنطقة وما جاورها. إن تلك الأزمة التي كانت تبدو محلية بشكل اسمي، والتي يمكن القول إنها كانت أزمة داخلية تخص بلداً معيناً وهو الصين، قد جلبت تدخل القوة البحرية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية من على بعد، وكان لها تشعباتها وإسقاطاتها على العلاقات الصينية ـ الروسية التي تربط أمن آسيا ـ المحيط الهادي مع قضية الأمن في أوربا.

نتحدث فيما يلي عن مؤشرات بروز التركيز على العامل الإقليمي؛ ففي البدء نقول إن عصر الحرب الباردة قد انتهى، وقد تعرض العالم - على الأقل منطقة أوراسيا - إلى هزات من مفاجآت الفترة 1989 ـ 1991. وقد مر العالم عبر فترة ابتهاج وحماس للحديث عن نظام عالمي جديد، وعن نهاية التاريخ؛ ثم الحديث عن بزوغ فجر سلام

ديمقراطي على مستوى الكون. وبالإضافة إلى ذلك مر العالم بفترة تشاؤم مرحلي قصيرة الأمد. فلم تكن تلك الفترة هي أفضل الفترات ولكنها لم تكن الأسوأ؛ فقد حلت "**الفوضى القادمة**" كما أسماها روبرت كابلان (Robert Kaplan) في عنوان كتابه الذي قدم فيه وصفاً مميزاً للتفكك متعدد الأبعاد الذي شهدته معظم القارة الأفريقية[16]. بيد أن تلك الفوضى قد كانت ولحسن الطالع أبعد ما تكون عن كونها عالمية. وفي الواقع، فقد انتقلنا على عجل من فترة قصيرة مكونة من سنوات ما بعد الحرب الباردة إلى ما يمكن أن نسميه فترة ما بين الحروب. لقد بدأ توازن القوى والصراع الأيديولوجي الذي ساد من قبل بالتلاشي، بينما لايزال صراع ميزان القوى المنتظر مجرد احتمالات وتوقعات، على الرغم من ترجيح هذا الاحتمال وعدم استبعاده على النحو المتوقع قبل بضع سنوات فقط.

ثانياً، هناك احتمال حدوث إعادة ترتيب دبلوماسي شامل في تنظيم الأمن الأوربي الآسيوي، حيث تبرز الصين فعلاً بوصفها قوة تقل عن كونها قوة دولية عظمى، ولكنها تزيد على مجرد كونها قوة عظمى على المستوى الإقليمي. وليس من المرجح أن يستمر الغزل الحالي بين موسكو وبكين. ولاشك في أن منطق الواقعين الجيوسياسي والجيوستراتيجي يعني أن روسيا الجديدة الضعيفة ستكون في أمس الحاجة إلى أصدقاء وحلفاء ذوي قوة بحرية لصرف انتباه القوة الصينية عن المشروعات القارية المثيرة للاهتمام. أما المنطق الموازي فيقول بأن القوى البحرية التي أزعجها بروز الصين – وهي اليابان ومجموعة دول الآسيان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية – ستكون مهتمة بلا شك بأن تجد في روسيا، التي تقع من الناحية الجيوستراتيجية "خلف" الصين، صديقاً في تلك القارة، على الرغم مما يعتري ذلك الصديق من ضعف. وقد كان هذا المنطق هو الداعي الجيوستراتيجي للتحالف الاستراتيجي غير الرسمي بين حلف الناتو والصين ضد الاتحاد السوفيتي في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات. ولكن، لماذا يا ترى يتحتم ألا يسود المنطق الجيوستراتيجي في المستقبل؟ فإن كان هناك تحالف طبيعي معاد للصين، يقوم من المنظور الجيوستراتيجي على توافق المصالح، ومن المتوقع أن يتكون بين روسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول الآسيان، فإن هناك تناسباً جيوستراتيجياً أقل بداهة بين مصالح الصين الجديدة ومصالح أوربا التي تبرز كقوة

عظمى، على نحو تدريجي على الأقل[17]. إن الصين ستكون في حاجة إلى صديق في القارة يجمع بين وقوعه "خلف" خصمها الروسي وقدرته في المساعدة على إبعاد القوة البحرية الأمريكية من الوصول إلى منطقة آسيا ـ المحيط الهادي. إن هذا التنظير والتوقع في المجال الجيوسياسي قد يبدو غريباً وقد يعتبر خطيراً في عالم اليوم. ولكن هاأنذا أتحدث عنه، وتذكروا أنكم قرأتم عنه للمرة الأولى هاهنا حين يصبح واقعاً فيما بعد.

ثالثاً، كان هنري كيسنجر صاحب حجة مقنعة حين قال بأن فراغات القوة في السياسة الدولية تمتلئ دائماً[18]. ونظراً لأسباب على صلة بالنواحي الديمجرافية والاقتصادية والجغرافيا السياسية وأخرى غيرها، فإن القرن الحادي والعشرين لن يكون هو القرن الروسي. إن الذي حدث في أوراسيا خلال فترة العقد الماضي هو ما نتج عن انهيار الإمبراطورية السوفيتية – اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابقة – وما تلاه من تضاؤل كبير للإمبراطورية الروسية، مما أدى إلى خلق أربعة فراغات قوة لفترة مؤقتة. فقد تراجعت القوة والنفوذ السوفيتي ومن ثم الروسي على نحو فجائي من أوربا الشرقية ـ الوسطى، وبعد ذلك من منطقة القوقاز ومن آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين، ومن شمال شرق آسيا في الواقع الفعلي، إن لم يكن شكلياً. ويجري ملء فراغ القوة في أوربا بمجموعة عناصر تشمل توسيع حلف الناتو والهياكل المستحدثة في مجال العلاقات الأمنية بين روسيا والعالم الغربي. وتعتبر منطقة القوقاز ومنطقة بحر قزوين، وكلتاهما من المناطق التي ضمتها الإمبريالية الروسية مؤخراً نسبياً (في القرن التاسع عشر)، هي الساحات التي تجري على أرضيتها لعبة سياسة اختبار الثقة وهي تمثل في الوقت ذاته مناطق الحدود الثقافية بين "حضارات" مختلفة[19]. ولكن المفارقة، وربما الضعف، والضعف المستديم على الأرجح، لروسيا الجديدة أن ذلك هو العامل الأكثر تأثيراً في الهياكل الأمنية الإقليمية والدولية وعلى وجه التحديد في المنطقة التي لم تتغير فيها الخريطة بعد وهي شرق آسيا.

أما في أوربا، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم الضعف الذي اعترى القوة الروسية، إلى نتائج مذهلة، ليس أقلها أن ثلاثة بلدان ذات أغلبية كاثوليكية من أعضاء حلف وارسو سابقاً، ستنضم إلى عضوية حلف الناتو. وفي آسيا الوسطى، أدى تراجع

دور موسكو إلى نتائج مكنت لإيران ودول إسلامية أخرى من أن تؤدي دور المشاغب.
وفي شرق آسيا، حيث ظلت الحدود السياسية لدول المنطقة دون تغيير، كان لزوال الاتحاد السوفيتي كطرف رئيسي في التأثير في أمن المنطقة نتائج جذرية، حيث تغير المشهد الاستراتيجي تماماً، بعد غياب روسيا عن الساحة، على الأقل مؤقتاً، ولم تعد الصين ترى أي قيمة إيجابية لوجود استراتيجي أمريكي في شرق آسيا. ومع استمرار تراجع قوة روسيا، التي يرجح أن تصل إلى مرحلة أدنى، تقوم الصين التي انصرفت بقوة للمنافسة على المنطقة، بتعزيز قوتها ونفوذها النسبي في آسيا بقدر كبير. ولم تعد الصين في حاجة إلى توجيه الموارد النادرة إلى حدودها الآسيوية الداخلية الواسعة.

وتبقى منطقة شرق آسيا هي المنطقة الوحيدة التي يواجه فيها ما تبقى من الأراضي الروسية الشاسعة خطر الاستيلاء عليها من قبل قوة أجنبية، وهو خطر لا يمكن استبعاده تماماً، وإن لم يكن مباشراً. إن الاتحاد الروسي قد يتعرض للمزيد من التفكك، ومن المرجح أن يحدث ذلك في جميع المناطق، باستثناء شمال شرق آسيا، وذلك لسبب رئيسي وهو الرغبات المحلية في الاستقلال عن موسكو. ويمكن القول إن منطقة شمال شرق آسيا هي الوحيدة التي ستنشط فيها قوة عظمى أخرى، وهي الصين، لتمثل أهم عنصر من عناصر خسارة موسكو للمزيد من الأراضي هناك. وكما يقال في المثل الروسي «فالطريق طويل للغاية من فلاديفوستوك إلى موسكو».

رابعاً وأخيراً، إن زوال الاتحاد السوفيتي ومن ثم زوال القدر الأكبر من الإمبراطورية الروسية، الذي جعل العالم أكثر أمناً نسبياً من الصراعات الإقليمية التي لم يكن لها حد، قد مهد المسرح الجيوسياسي أيضاً لصراع توازن القوى القادم. ولو كانت النزاعات الإقليمية تتنامى من حيث أهميتها الاستراتيجية في غياب النزاعات الدولية، لكان طول أمد الفترة - والتي يمكن أن نُعرِّف مشكلاتها الاستراتيجية في أشمل صيغها، بأنها مشكلات إقليمية - سيتحدد بظهور أو عدم ظهور مثل هذا الصراع الدولي. ومن المرجح ألا يحدث تنافس صيني-أمريكي كبير أو أن يتخذ في حالة حدوثه شكل التنافس الإقليمي بتركيز على منطقة معينة، ويصعب علينا أن نثق بحدوث الاحتمال الأخير. إن حجم الصين وجغرافيتها الاستراتيجية، وبصفة خاصة الأهمية المتزايدة لقوتها البحرية، حينما

تؤخذ في إطار المنطق والتفسير الجيوسياسي لتكوين التحالفات، كل ذلك يشير إلى احتمال حدوث صراع شامل.

يربط الجزء المتبقي من هذه الدراسة النقاش السابق حول جوانب سياسة الردع بالتحليل الذي قدمناه حول المسائل الإقليمية. وقد تجنب التحليل بعض الصعوبات المحتملة لسياسة الردع في الصراعات الإقليمية، وذلك بالمجادلة بأن الفترة أو أي فترة تسودها الصراعات الإقليمية قد لا تدوم طويلاً. إنني لا أتوقع ولست واثقاً تماماً من عودة أو تكرار حدوث صراع كبير في المرحلة القريبة، حول ميزان القوى الذي سينظم التنافس الدولي، على النحو الذي جرى خلال الحرب الباردة التي دارت خلال الفترة 1947 ـ 1989. بيد أني قد أوحيت بكل تأكيد بأن ظهور الند المنافس وظيفياً للولايات المتحدة الأمريكية سيكون احتمالاً متوسطاً.

وكما سنرى فيما تبقى من هذا التحليل، أنه يمكن تخفيف بعض المشكلات المتعلقة بسياسة الردع إذا كانت المخاطر التي تواجه القوة العظمى كبيرة أو "حيوية" في حد ذاتها. ولاشك في أن هناك اختلافاً بين أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ردع أعمال غير مرغوب فيها إزاء أزمة إقليمية بالمعنى الحرفي، تنحصر بين أنظمة إقليمية، وبين الحالة التي قد تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى إطلاق تهديدات ذات وزن في أزمة لها إفرازاتها الواضحة على الأمن في كل أنحاء أوراسيا، دون اعتبار للأسباب الإقليمية أو الداخلية التي كانت سبباً مباشراً في إشعالها.

لقد كنت متأنياً في إخضاع الفرضيات الخاصة باستخدام الإقليمية كعامل تحليلي إلى المزيد من التدقيق المتشكك عما هو متبع في أوساط الباحثين. ويمكن أن نلاحظ أن السياسة الخارجية في مجملها، دون اعتبار لتأثيرها الخارجي المقصود، هي عملية تتم صياغتها داخلياً من خلال السياسيين المحليين، ولذا فإن كل النزاعات هي نزاعات إقليمية بقدر ما. إن النزاعات لا تتجاوز الأطر السياسية وحدود الجغرافيا الاستراتيجية، ولاشك في أن للجغرافيا شيئاً من البُعد الإقليمي الواضح.

سياسة الردع بين النظرية والتطبيق: مسألة الاعتمادية

سأطرح هنا الفرضية المعقدة والمتشائمة بعض الشيء التي تقول إن سياسة الردع لا يعتمد عليها، وإنها كانت دائماً غير جديرة بالثقة وستصبح غير جديرة أكثر بالاعتماد عليها في المستقبل المنظور مقارنة بما كانت عليه في الماضي القريب، وأن ليس ثمة سبيل لعلاج هذه العلة. بيد أن هناك أساليب لتقليل حجم الضرر (هذا إذا انتقينا العبارة من غير عشوائية كاملة) ويمكن أن تنبع هذه الأساليب من الفشل الذي منيت به سياسة الردع. وإذا ما استعرضنا نصوصاً ذات قيمة لنختم بها هذا النقاش، فإنني سأورد نصين مقتبسين من مقال كتبه السير مايكل هاورد (Michael Howard). إنني أرى أن آراء السير مايكل قد استبقت وتجاوزت الشواهد التاريخية، وإن كان المرء أقل أريحية فإنه سيصنف تلكم الآراء بأنها هراء مثقل بالتباهي والخطورة معاً.

«إن الأمر اليقين، هو أننا قد منعنا الاتحاد السوفيتي بفاعلية من استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافه السياسية . . .»[20]، وقوله: «لقد أصبحنا خبراء في الردع»[21].

إن الفكرة المتقلبة التي تدعو للاعتقاد أننا نعلم القليل للغاية عن سياسة الردع، وعن كيفية تطبيقها، مقارنة بما تعتقده أكثرية الباحثين، هذه الفكرة تجد من يقدمها ضمن موجة جديدة من الأعمال التاريخية التي تُعنى بمراجعة تاريخ الحرب الباردة وأعمال مبتكرة في مجال النظرية الاستراتيجية. ودعوني أقترح عليكم ثلاثة من تلك الأعمال، وهي أعمال غطى مؤلفوها القدر الأكبر من الدراسات السياسية المتميزة: الدراسة الأولى بعنوان **«جميعنا خسرنا الحرب الباردة»**، والثانية بعنوان **«العودة الثانية للعصر النووي»**، أما الثالثة فهي بعنوان **«الردع في العصر النووي الثاني»**[22].

ويمكنني القول إجمالاً، بأنني أتفق مع حجتهم التي يمكن أن نوجزها في القول إن سياسة الردع لا يمكن الاعتماد عليها.

تبقى مشكلة الاستشهاد بالأدلة في الجدل الدائر حول سياسة الردع مشكلة حادة. ورغم ذلك، فإن الشواهد والأدلة التي يمكننا جمعها تلقي بقدر كبير من الشك على

الكثير من المعرفة التقليدية التي كتبت عن هذا الموضوع. إن المرء ليجد إغراء في المجادلة حول سلامة نظرية الردع، ولكن الصعوبات القاتلة حقاً قد تظهر لنا في عالم الممارسة والتطبيق المجرب أو التطبيق المنظور لهذه السياسة. ولكن، ما دامت الاستراتيجية موضوعاً عملياً وتطبيقياً فما هي الفائدة المرجوة من الأفكار التي لا وجود لها إلا في النظرية؟ فإذا كان من الواجب أن تبنى النظرية على الواقع الفعلي، فإن من المعقول أن نجادل اليوم بالقول إن نظرية الردع في حاجة ماسة إلى جراحة عاجلة لمعالجة عللها.

وكما قال تشارلز كالويل (Charles E. Callwell) حين كتب في دراسته التقليدية عام 1896 عن «**الحروب الصغيرة**» *(Small Wars)*: «لا يمكن قبول النظرية بأنها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة»[23]. وكان كالويل يشير إلى أن تشكيل قوات المشاة القديم المسمى "المربع" قد استمر يعمل بصورة جيدة من الناحية التكتيكية في البلدان ذات الطبيعة الأرضية الصعبة، مع أنه لم يكن سليماً من الناحية النظرية. وقد أورد لورنس فريدمان (Lawrence Freedman) ملاحظة شبيهة ذات مرة حول الردع (النووي) الموسع[24]. إن الحجة التي نحن بصددها هنا لا تقول إن سياسة الردع غير عملية، إنما الاتهام الموجه لهذه السياسة هو عدم إمكانية الاعتماد التام عليها، ولا نجزم بأنها حتماً معيبة.

إن موقفي من هذه السياسة هو إمكانية الاستفادة من الردع، وأن من المفضل تجربة الردع لكي يحقق ما يمكن أن يحقق من فائدة. كما أنني أرى أيضاً أن هناك الكثير مما لا تفيد فيه سياسة الردع ولا تستطيع تحقيقه. ولعل الملاحظة التي يجب ألا تغيب عن بصيرتنا هي أن جل النقد الموجه للممارسة التطبيقية لسياسة الردع، إنما يأتي مباشرة من باحثين يؤيدون سياسة واستراتيجية وأجندة وأفكاراً تقود إلى مواقف دفاعية مختلفة. فعلى سبيل المثال يعتقد فريد إيكل (Fred Iklé) وكيث باين (Keith Payne) وشخصي بقوة بالدراسة المتأنية لما كان يسمى بقدرات "خوض الحرب" بهدف حرمان العدو أو الدفاع. ويعتقد نيد ليبو (Ned Lebow) في معالجة أو منع وقوع الصراعات بغرض محاولة تجنب الحاجة لاستخدام الردع.

الواضح أن سياسة الردع تعتبر جذابة حين نقارنها مع بدائل مثيرة للجدل كالحرب أو الاستسلام السياسي. إن سياسة الردع تتطلب منك فقط أن تكون أكثر أو أقل استعداداً بكثير للدخول في قتال. ويمكنك أن تعتمد اتباع استراتيجية ردع وأنت مقتنع بأن مثل هذا الخيار لن يورطك أو يلزمك بأي عمل ينطوي على خطورة اليوم، وأنك لن تضطر مطلقاً إلى القتال مستقبلاً. إن المثير للدهشة النادرة حقاً أن غالبية الناس يجدون جاذبية في سياسة الردع. ويذكرني الجدل والحجج التي أطلع عليها حول سياسة الردع بما يقوله بعض علماء الأجناس الغربيين عن "السحر" في بعض المجتمعات البدائية. إن الاعتقاد بالسحر لا يقبل الطعن والاعتراض القائم على أدلة تجريبية، فإن ظهر أن التعويذة غير مؤثرة، يكون بالإمكان أن نلوم الساحر على ارتكاب خطأ ما في الطقوس. أما بالنسبة إلى سياسة الردع، فيمكن لنا أن نعزو الفشل إلى الإفراط في إصدار الكثير أو القليل من التهديد والوعيد، أو إلى غياب الوضوح في الرسالة التي نوجهها أو إلى فشل المبعوث الذي نوفده لإيصالها وهكذا.

إن الأفكار الأساسية لسياسة الردع والإخضاع هي أفكار عامة. ولا تكمن المعضلة كثيراً في الفكرة الأولية التي ترى بأن الدولة قد تعدل عن اتخاذ إجراء بعينه عبر تعرضها وإقرارها للأخطار المحددة التي ستفرض عليها خسارة أوجهداً متبايناً أو حتى الفشل المجرد. وتكمن المشكلة في مجال التطبيق العملي؛ فقد تعودنا على التمييز الذي قدمه باتريك مورجان (Patrick Morgan) بين ما أسماه بالردع العام والردع المباشر[25]، ولكننا نتساءل، هل أدى التعود الزائد إلى تخدير حواسنا النقدية؟ وهل يمكن للردع أن يكون عاماً أبداً؟ أولم يكن الردع مباشراً بصفة دائمة ومحدداً بوقت ومكان وقضية معينة؟

إن الثقافة الآلية التي تقوم على فلسفة حل المعضلة، كالثقافة الأمريكية، ستجد في سياسة الردع شيئاً جذاباً على نحو لا يقاوم. وهي تعتبر أن سياسة الردع تستوفي ما يلي:

- تبدو خاضعة لعملية الحسابات باعتبارها الأداة الرئيسية من بين مجموعة الأدوات التي يستخدمها من يخطط لاستخدام القوة (ما هو القدر الكافي الذي يمكن أن يقاس فيما يتعلق بشكل المنحنى الذي يوضح علاقة التكلفة بالفائدة، مثلاً، وذلك حين تقارن القيمة الهامشية المعادلة لملايين الأطنان من الموارد مقابل الضرر الواقع).

- تشجيع الفكرة التي ترى أن أحد التصورات يناسب كل الحالات وخاصة عند الإشارة إلى القوات المسلحة ذات الأسلحة النووية البعيدة المدى واعتبارها قوة الردع المنتظرة (ينسى العديد من الناس، أو هم يتناسون أن الجهة التي سيقع عليها الردع هي التي ستختار التعرض لسياسة الردع).
- هي أفضل ما يمكن الحصول عليه، إذا ما قورنت بالقتال الفعلي أو الاستسلام، وإذا ما افترضنا أنها سياسة عملية جديرة بأن يعتمد عليها.

تدعو سياسة الردع، فيما تدعو إليه، إلى الحاجة لحل المشكلات، وإلى المطالبة بتقليل التكاليف وهي تخاطب إنسانيتنا. إن الخطر المحدق قد يكون هائلاً ومروعاً. ولكن، كما أظهر المؤتمر القومي للقساوسة الكاثوليك في مطلع الثمانينيات، يستطيع المسيحي أن يطلب الغايات المرجوة من سياسة الردع دون أن يتبنى أي التزام حقيقي نحو العمل العسكري الفعلي أو المحتمل[26].

دعوني أنتقل من التركيز على مغريات الجذب نحو سياسة الردع للحديث عن معضلاتها. إن الاستراتيجية فن وليست علماً فقط، والجهود التي تبذل في عملية الردع نفسها ليست أكثر صواباً من الأعمال التي تستوجب الردع. وكان الرأي السائد في أوساط الباحثين وصانعي السياسات، حتى وقت متأخر، هو المجادلة بأن سياسة الردع ستكون أقل قابلية بكثير للاعتماد عليها في فترة ما بعد الحرب الباردة - فترة العصر النووي الثاني، أو عصر ما بين الحربين العظميين، سمها ما شئت - عما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة الكبرى بين الشرق والغرب.

لقد كان هناك افتراض أننا حققنا شيئاً من النجاح في مجال الردع خلال الفترة الممتدة من الأربعينيات وحتى نهاية الثمانينيات. ولو وضعنا ذلك في عبارة مجردة، لوجب أن نتساءل عن أسباب عدم قيام حرب عالمية نووية ثالثة حتى الآن. هل كانت فطنة الغرب والاتحاد السوفيتي السابق هي التي حالت دون تلك المواجهة أم تُرى أنه الحظ؟ وإذا اعتبرنا أن هذا التساؤل يركز بشدة على ثنائيتي الحظ والفطنة، فإن بإمكاننا أن نبحث عن بديل في معادلة تقاسم المسؤولية والتي توازن ما بين المهارة في التعامل بين الطرفين والحظ الحسن.

إن كل الذي نعرفه مؤكداً هو أن السياسة والاستراتيجية والتجربة العسكرية السليمة (وغير السليمة أيضاً) خلال أربعين عاماً في الشرق والغرب، كانت متسقة مع عدم حدوث حرب. وطبقاً لعبارة فريد إيكل الملائمة: «يمثل نجاح سياسة الردع النووي تفسيراً للتاريخ المعاصر؛ إذ يعتبر عدم استخدام الأسلحة النووية منذ عام 1945 حقيقة تاريخية راسخة لا جدال فيها، وتمثل سياسة الردع هنا مسألة نظرية، أما عدم الاستخدام فهو شيء محدد ولا لبس أو غموض فيه. إن الثقة في عدم الاستخدام قد مهدت السبيل لكل من الصقور والحمائم أن يضعا ثقتهما في سياسة الردع»[27].

لقد بدأنا نتفهم تدريجياً أن السياسات وبعض الممارسات العسكرية التي جرت خلال فترة الحرب الباردة كانت أكثر خطورة مما أقر به محللو الدفاع الوطنيون ذوو الثقة المفرطة فيما يطبقون. إنني متردد ما بين أن أكون أكثر تخوفاً من الذي أورده كل من بروس بلير (Bruce Blair) وسكوت ساجان (Scott Sagan) على التوالي في كتابيهما: **«منطق الحرب النووية المفاجئة»** (*The Logic of Accidental Nuclear War*) و **«حدود الأمان»** (*The Limits of Safety*)، أو بالآراء التي تكاد تقارب الهدم التام للنظرية الغربية لإدارة الأزمات[28].

إن الأسباب التي تجعل سياسة الردع قابلة لعدم الاعتماد والثقة فيها أقل إثارة للجدل والخلاف من المقترحات التي يفترض أن تكون عوضاً عن عدم الاعتماد عليها. وأعتقد أن عدم جدارة تلك السياسة بالاعتماد عليها يعود لأسباب منها ما يلي:

- إساءة فهم النوايا السياسية (مثلاً، لم يرتدع نظام الرئيس العراقي صدام حسين خلال الفترة 1990 ـ 1991 لأنه كان يعتقد جازماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تدميره)[29].
- أن تكون التهديدات أو الإنذارات المرسلة غير مقنعة وغير واضحة.
- التحيز الثقافي العام.
- عدم كفاية القدرات العسكرية.
- مدى قوة أو ضعف القوى السياسية والمصالح الداخلية.

- ضعف القوات المسلحة فنياً وعملياتياً بحيث يتعذر الاعتماد عليها في التنفيذ.
- وجود شخصيات لا ترتدع عن تنفيذ أعمال شريرة أو مخادعة.

إذا افترضنا أن هناك حاجة رئيسية إلى سياسة الردع الإقليمية وأن تلك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولي مرة أخرى، عندها يكون بإمكاننا أن نتفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، وندرك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحة والممتدة - لفترة الردع وليس الإخضاع - ستثير إشكالية حين تكون مصالح الطرف المعرضة للخطر غير حيوية. وتشمل المخاطر التي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر أسلحة الدمار الشامل. ويزداد الأمر صعوبة في حالات معينة، مثلاً عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى واشنطن عن وضع إقليمي معين ضعيفة وغير كافية أو حينما يكون للحلفاء المحليين برامجهم السياسية الخاصة (مثلما فعلت كوبا في عام 1962، وإسرائيل ومصر وسوريا في عام 1973).

سيكون من الخطورة بمكان أن نصل إلى استنتاجات حول الردع المباشر من قراءتنا لسياسة الردع في إطارها العام. ولكي نستشهد بحالة أوردناها فيما سبق نقول: إن وضع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكن الذي كان محل شك هو مدى القوة الذي كانت الولايات المتحدة مستعدة لإظهاره في الظروف المباشرة لدبلوماسية الصواريخ الصينية في خليج تايوان. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية المطلقة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية - مهما كانت درجة مهارتها في الإعداد والاستخدام والحسابات - ولكنها مسألة تتعلق بالخيار السياسي الذي يتأثر بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي. ولكي تطبق سياسة الردع فلابد أن يختار الخصم المحتمل التعاون وأن يقبل أن يرتدع. ولكن مسألة قبول الخصم وخضوعه للردع من عدمه تبقى قضية أخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير أننا قد خرجنا من أربعين سنة من الحرب الباردة بنوع من التقدير المضخم لنظرية الردع أو ما نعتقد أنه تطبيق لها. وهناك أسس جديرة بالملاحظة حول الشكوك الصحيحة المتعلقة بقيمة الردع كفكرة وكاستراتيجية، وإذا نظرنا بصفة

خاصة إلى الصراعات الإقليمية فإن النقاط الثلاث العريضة التالية ستفسر لنا الأسباب التي تستدعي ضرورة أن تكون ثقتنا في سياسة الردع محدودة:

1. الردع النووي يفتقد المصداقية، والردع التقليدي لا يمكن الاعتماد عليه.
2. عدم إمكانية الاعتماد على القوى التي يتوقع أن توفر الردع عند الطلب.
3. الدفاع يردع مثل الوسائل الأخرى.

الردع النووي يفتقد المصداقية، والردع التقليدي لا يمكن الاعتماد عليه

يرى البعض أن التاريخ يبين لنا أن الردع بالوسائل التقليدية كان يفتقد الثقة بقدر كبير، وبالطبع ليس بوسع التاريخ أن يبين لنا شيئاً كهذا؛ فالتاريخ الاستراتيجي يسجل ويفسر لنا ما كان يحدث، ولكنه لا يسجل الأحداث التي لم تكن موجودة في الأصل. ويمكن للمتشكك أن يجادل فيما إذا كان القرن العشرون يظهر لنا هيمنة الردع التقليدي، أو يمكن أن يتجنب ذلك المتشكك التأمل في مدى سوء الوضع الذي سيسير عليه القرن الحالي في حالة الفشل المنتظم لسياسة الردع التقليدي.

يجوز لنا القول إن التهديد النووي المروع هو الذي أبقى السلام قائماً بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، ومن المحتمل أن يكون الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية المغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدود من المصداقية حتى خلال مرحلة الحرب الباردة. إن الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم، على الأقل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، قد بدأ في الاضمحلال والتراجع لدرجة الزوال نهائياً. ولم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس دبلوماسية الإخضاع القسري باستخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية في عالم اليوم مثلما كان بوسعها أن تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. وسواء توافر أو لم يتوافر «أنموذج عدم استقرار معين» في الصراع الدولي، فإن الذي حدث، حتى الآن، هو عدم وجود أي واجبات أمنية للأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية. هذا بالنسبة إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل. أما الواجبات المتبقية – والتي

انحصرت عملياً في واجبين – فهي ذات أهمية أساسية : أولاً، إن وجود القدرة النووية يحول بقدر كبير دون استخدام ودون التهديد بأسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة الأسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل، من طرف مصادر أخرى (سواء كانت إقليمية أو دولية). ثانياً، إن القدرة النووية، هي الضامن النهائي، إن لم يكن الوحيد، للاستقلال الوطني ولبقاء الدولة. فلو تصورنا أن بإمكان الجيش المصري أن يهدد تل أبيب، أو أن غزواً صينياً آخر سيقع ليشكل خطراً على شمال الهند، أو أن قوة قارية معينة قد تمكنت من إرسال قوات غزو عبر القنال الإنجليزي، عندها ستجد الدولة التي تواجه الهزيمة المحدقة أن لا مفر من استخدام الأسلحة النووية. وقد تفهمت دول مثل روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل وباكستان والهند أن امتلاك قوة «ردع» نووي وطنية (يؤمل أن تكون رادعة)، سيوفر لها قدراً من الشعور بالطمأنينة في عالم شديد التقلب.

لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك أسلحة نووية لهجوم مباشر، إسرائيل في حرب عام 1973 وأثناء أزمة الخليج الثانية عام 1990 ـ 1991، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام 1982. ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الإسرائيلية كيف كان بإمكان دول لا تملك أسلحة نووية أن تقامر بخطورة – وخاصة سوريا في حرب عام 1973 – وفيما عدا ذلك يمثل ضرب إسرائيل برهاناً على صحة حجتي الرئيسية؛ فلربما اختار الرئيس صدام حسين عدم تصعيد استفزازه المتعمد لإسرائيل بضربه تل أبيب بالصواريخ التي تحمل رؤوساً كيماوية. وفي الواقع فإن هاتين الحالتين (إسرائيل ـ العرب، إنجلترا ـ الأرجنتين) قد بيَّنتا لنا فشل أو عدم جدوى سياسة الردع التقليدية.

وكقاعدة عامة، فإن سياسة الردع التقليدية ستمنى بفشل حتمي، ذلك لأن آمال تحقيق النصر الخاطف بكلفة معقولة ستؤدي أيضاً إلى إحياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع السياسة المغامرين والاستراتيجيين الجريئين. وتعتقد الدول أن بإمكانها أن تخوض وتكسب أي حرب تستحق جهد الفوز بها، وأحياناً تكون هذه الدول محقة في ذلك. وقد بين لنا التاريخ بالفعل استحالة أن تمنع الدول الواثقة من المغامرة.

وهناك فئة أخرى من الحالات وتضم حالة الدولة المتشائمة، وغير المطمئنة لمستقبلها الأمني، والمصممة على الرغبة في القتال في وقت ما. وقد كانت هذه الحالة النفسية هي السائدة في العراق عام 1990، وهي التي تفسر لنا أسباب فشل سياسة الردع ودبلوماسية الإكراه والإخضاع في زحزحة العراق عن مسار سياسته التي انتهت به إلى عواقب وخيمة. هناك نقطة ضعف دائمة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه الإفراط في التأكيد على جانب إمكانية حساب نتائج الحروب. وعلى النقيض من ذلك، ظل المفكرون الاستراتيجيون السوفييت ثم الروس يميلون إلى التأكيد على الاحتراف والمهارة في فن الحرب[30]. وقد رفض المحللون الروس الفكرة الأمريكية الشنيعة التي تتحدث عن التدمير المؤكد المشترك، وذلك لأسباب مقنعة منها أن الحرب لا تعرف الضمانات والتأكيد على حدوث شيء بعينه[31]. وإذا أخذنا في الاعتبار ما لدينا من الأسباب التي دعت المسؤولين الروس للتشكك في ضعف التدابير التي ستتخذها قيادتهم الاستراتيجية في ظروف هجوم نووي[32]، فسيكون من السهل علينا أن نتفهم الأسباب التي دعت الاتحاد السوفيتي السابق إلى توقع نتائج وإفرازات عديدة لحرب عالمية ثالثة.

إن السبب الذي يفسر عدم استخدام سياسة الردع التقليدية في صراع إقليمي، يكون لإحدى القوى العظمى أو الكبرى من خارج منطقة النزاع مصالح فيه، هو إمكانية استطاعة الخصم الإقليمي أن يمارس الردع المضاد، وذلك بمقاومة التهديد أو استخدام القوات التقليدية التابعة للقوة القادمة من خارج منطقة النزاع. إن إيران أو العراق أو ليبيا أو أي دولة أخرى لن تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل النووية بغرض شن حرب نووية ضد قوة عظمى. ولكن التسلح النووي الإيراني أو العراقي سيرفع درجة المخاطر المتوقعة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو وهيئة الأمم المتحدة وإلى قوات الانتشار السريع، فضلاً عن حلفاء الولايات المتحدة ودول التحالف في هذه المنطقة. كما أن معادلة المخاطر - الفوائد المنتظرة من حسابات الولايات المتحدة حول إمكانية التدخل ستقوم على الأرجح على أساس المنطقة المنزوعة السلاح. وبعبارة أخرى فإن الدرس المستفاد من فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات، بالنسبة إلى دول المنطقة التي يحتمل أن تدخل في تصنيف الدول "الخارجة على الشرائع الدولية"، هو

ضرورة الحصول على التسلح النووي بغرض إفساح المجال أمام القوى الإقليمية كي تؤدي دورها وتنفذ سياساتها دون أي اعتراض من الخارج.

إن جاهزية القوات المسلحة الأمريكية/ قوات حلف الناتو التي توجهها التقنية المعلوماتية - التي ورد الحديث عنها في الجدل الذي تم حول "الثورة الأمريكية في المجال العسكري" - لن توفر سيفاً سحرياً للردع التقليدي. إن الولايات المتحدة لن تسعى لامتلاك قوات مزودة بأسلحة ذات تقنيات عالية، تكون أوسع قدرة على الردع، بفضل قدرتها على دحر العدوان في المنطقة وتمكنها من تحديد مواقع وتحييد أسلحة الدمار الشامل المهددة بالمنطقة. وليس بإمكان الوسائل الفنية أن تزيل الغموض والتقلبات المستمرة المتصلة بالحرب[33]. كما أن تحسين وتجويد كفاءة القوات التقليدية لن يعالج الأسباب التي تجعل سياسة الردع الإقليمية غير جديرة بالاعتماد والثقة مستقبلاً.

عدم إمكانية الاعتماد على القوى التي يتوقع أن توفر الردع عند الطلب

إذا استبعدنا الاحتمالات التي قدمت سابقاً بخصوص ما يسمى بالصراعات الإقليمية التي تعتبر أكثر من مجرد كونها إقليمية، فإن معضلة انعدام المصداقية ستحول دون تقديم الردع الموسع. ويُصنف الصراع الإقليمي ضمن نطاق الإقليمية إذا ما وقع في إقليم آخر غير الذي ننتمي إليه. وقد تواجه سياسة الردع صعوبات كبيرة في صراع يقع بين قوى إقليمية تتباعد جغرافياً - مثل حالة الكراهية الشديدة النابعة من رواسب ثقافية لأخطاء في الماضي، وما شابهها، والتي تنتقل إلى أشخاص لديهم الاستعداد للدخول في قتال ضد بعضهم البعض - ومع ذلك يجب ألا تكون هناك مشكلة مصداقية. وفي هذه الحالة ستكون درجة المخاطر كبيرة، وربما كانت متساوية من الناحية الفعلية، لكلا طرفي الصراع. وتبرز المشكلة الحقيقية التي تواجه سياسة الردع حين تفرض الظروف أن يأتي أثر الردع من القوة التي توفر الحماية من مسافة بعيدة.

وحتى قبل أن تساور الشكوك روسيا الجديدة حول قيمة روابطها الأمنية مع الغرب، وقبل أن تبرز الصين كقوة هيمنة محتملة في شرق آسيا، تبددت الرؤية غير المقنعة أصلاً، التي قدمها جورج بوش الرئيس الأمريكي السابق لإقامة نظام عالمي جديد بفعل

تناقضات تلك الفترة. وعلى وجه التحديد أدى عدم حدوث أي صراع دولي في الفترة الممتدة من مطلع التسعينيات إلى منتصفها إلى تمتع الأسرة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة بمرونة في اختيار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الإقليمية والمحلية، دون أي قلق من احتمال أن يجر ذلك إلى انفجار حربي رئيسي. بيد أن غياب التنافس بين القوى العظمى أو الكبرى الذي أزال احتمالات قيام حرب عالمية، أدى أيضاً إلى زوال الدوافع التي تشجع الولايات المتحدة لتقديم عناصر الردع. ومن المنظور الأمريكي، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة أو تلك، مادامت الصراعات التي تحدث في أنحاء العالم المتفرقة، لا ترتبط بصورة أساسية بالإطار العام لتوازن القوة؟

بالطبع هناك أسباب للتدخل إذا ما فشلت محاولات الردع ودبلوماسية الإخضاع. فقد كان لعوامل مثل النفط والحفاظ على السمعة العامة والشرف الوطني (كالتفكير في الصيغة التي قدمها ثوسيديديس*)[34] وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاهتمامات الإنسانية، وجميعها عوامل مهمة، كان لها شيء من التأثير في السياسة المتبعة والاستراتيجية، وإن لم يكن تأثيراً جوهرياً. إن الحقيقة المجردة هي أن القوة العظمى التي ستوفر الحماية تتطلب أسباباً قوية تدفعها إلى المخاطرة باستهلاك مواردها المحدودة الحجم - والتي تشمل النوايا والسمعة - في صراعات تصنفها هي بأنها إقليمية بحتة.

إضافة إلى ذلك، وبينما تستمر القوى الإقليمية في امتلاك المزيد من الأسلحة القوية كالصواريخ العابرة للقارات والصواريخ البعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل والغواصات والمهارات والمعدات وأجهزة الحاسوب اللازمة لشن حرب معلوماتية فضائية[35]، فإن المخاطر الناتجة عن التورط في صراع إقليمي ستزداد وتتصاعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الإيجابية المتوقعة. فقد خسرت القوى العظمى حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ[36]. وقد تتمكن الدول والحركات الأقل حجماً وقوة من شن

---

* ثوسيديديس (Thucydides): مؤرخ يوناني اشترك في حرب بيلوبونيزيا (Peloponnesian War) التي وقعت في الفترة 431-404 قبل الميلاد، حيث قاتل إلى جانب أثينا ضد إسبارطة. وقد غطت أعماله تحليل أسباب الحرب بناء على تحليل تفاصيل الأحداث وخطب القادة السياسيين. (المحرر)

حرب هامشية تسبب هزة قوية للخصم الأقوى. وستوفر التقنيات الحديثة وفنون الحرب التقليدية استراتيجيات مستقبلية للقوى الإقليمية تحقق لها التنافس اللائق مع راعي الأسرة الدولية. وحتى لو كان لتهديدات وأفعال الخصم الإقليمي - أو الطرف الذي سيقع عليه فعل الردع - أي أهمية خارج نطاق المنطقة المعنية على النحو الذي يوفر دافعاً قوياً لتدخل قوى عظمى، فإن هناك احتمالاً، مع ذلك بوجود تباين في أهمية المصالح المعرضة للخطر والتي تحقق التوازن أو تؤثر بقدر أكبر في مجال التنافس.

وبغض النظر عن تفوق أسلحة الولايات المتحدة، مقارنة بأسلحة وقوة الخصم الإقليمي - ذلك أن الذي يهم ذلك الخصم أكثر هو المحصلة النهائية من الصراع - فإنه سيعمل على تحقيق أكبر قدر من التأثير الاستراتيجي رغم تواضع قوته العسكرية. ولكن الحوادث العرضية يمكن أن تقع حتى مع توافر قوة تقليدية سحرية تحقق بها الولايات المتحدة النصر الخاطف خلال مرحلة الهجوم التقليدي، أو تحييد أسلحة العدو في مرحلة لاحقة. وهكذا، فهناك استحالة في أن يحصل أي رئيس أمريكي على ضمان تام بحصانة قوات التدخل السريع الأمريكية ضد كل أخطار أسلحة الدمار الشامل وخاصة في مجال التقنيات المتطورة للغاية، كما لا يمكن ضمان حصانة الأراضي الأمريكية تماماً ضد جميع أسلحة الدمار الشامل بمختلف أصنافها.

الدفاع يردع مثل الوسائل الأخرى

تتعدد الأسباب التي تفسر المعضلات التي تحيط بسياسة الردع دائماً. وإذا افترضنا عدم إمكانية ضمان نجاح هذه السياسة في حالات وأوضاع مختلفة، فإنها تعتبر ضعيفة حقاً في الصراعات الإقليمية. فقد يقرر مغامر من دولة ما في منطقة معينة أن يكسب النزاع بكلفة معقولة قبل أن تتمكن قوة خارجية من التدخل بفاعلية، على أن يتوافر لتلك الدولة الإقليمية الأصول والموارد الاستراتيجية الكبيرة التي تتيح لها التمسك بما حققته من انتصارات ومكاسب[37]. وبعبارة أخرى نقول إنها تتوقع كسب الحرب ومن ثم الفوز بالسلام أيضاً. وقد يكون ذلك المغامر مخطئاً تماماً في تلك الاعتقادات، ولكن ذلك لا يؤثر بشيء في فكرة الردع هنا.

إن الردع قد يفشل، أو قد لا يكون مناسباً لأوضاع معينة، حتى في الحالات التي يجب أن يكون ناجحاً فيها قياساً على المعايير الاستراتيجية الموضوعية. وقد أدركت الأوساط الاستخبارية أن لصانعي السياسة أساليبهم في رفض المعلومات والنصائح غير المرغوب فيها لديهم. وتتجاهل الأوساط الاستخبارية البعد الثقافي في الغالب الأعم، أو تكون على غير إلمام بجوانب أخرى، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى المسؤولين عن تلك الأجهزة في القيادة السياسية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من انقضاء عقود من الجهد المحدد، فإن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد شهدا حالات فشل استخباري خطيرة للغاية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات فيما يتعلق بمحاولة معرفة التصرفات والأهداف التي تحكم القوات والقدرات النووية الاستراتيجية لدى كل منهما[38].

إن فشل سياسة الردع وعدم ملاءمتها لأوضاع معينة لا يظهران بصورة لافتة في التاريخ الاستراتيجي. لذا فإن من الصعب حقاً أن نضع سجلاً يبين لنا معدلات النجاح والإخفاق لسياسة الردع، وذلك لافتقاد الأدلة الإيجابية والقاطعة بصفة دائمة. ومع ذلك، فإن لدينا من المعلومات ما يكفينا لتوخي الحذر والتروي في الوصول إلى استنتاجات نهائية. وليكن الاستنتاج الرئيسي لدينا بأننا نتوقع الفشل لسياسة الردع، على الرغم من أننا يجب أن نتصرف دائماً على أمل أن نصيب نجاحاً. إن دلالات هذا الاستنتاج المتروي هو أن القوة العظمى لن تدخل في عراك إقليمي إلا إذا كانت مستعدة وراغبة وقادرة على أن تدافع، أي - على الأقل - أن تحرم القوة الإقليمية المعتدية من تحقيق الانتصار العسكري والسياسي. ويجب أن تعمل السياسة الدفاعية الجيدة لتكون رادعاً قوياً، ولكن ليست هناك ضمانات لذلك. وقد تعمل القوة الإقليمية على إقناع نفسها (أ) بأن القوة العظمى إنما تمارس خدعة التهديد دون التنفيذ، (ب) وأنه حتى إذا لم تكن القوة العظمى تخادع فإنها ستواجه وضعاً إقليمياً لا مرد له وأن تغيير ذلك الوضع سيكون مكلفاً على نحو غير عملي[39]، (جـ) وأن الخصائص الأخلاقية والمهارات والخبرات السياسية والعسكرية ستكون عوضاً عن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية الاسمي في مجال القوة المجردة[40].

ويجري الآن إعادة صياغة المغالطات المعروفة بشكل جديد لتناسب هذا القرن النووي الثاني[41]، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من الحقيقة الثابتة في أن الحرب والتخطيط الدفاعي وسياسات الردع هي فنون عملية وليست علوماً نظرية، فإن التطلعات الساذجة نحو التوصل إلى حلول استراتيجية صحيحة لاتزال مستمرة. ووفقاً للعبارة الملائمة، التي استخدمها جون ويلتمان (John J. Weltman) «إن وضع استراتيجية نووية يعتبر محاولة نحو حل جوميني* (Jominian Solution) لمعضلة كلاوسفيتسية** (Clausewitzian) في طبيعتها»[42]. وإن العقلية ذاتها التي خلطت «تقاليد وقواعد اقتناء المعدات» مع «تقاليد وقواعد التخطيط للمهام الحربية»[43]، وبمعنى آخر الدمار الأكيد الذي يمكن تحديده حسابياً، وتلك العقلية ظهرت مؤخراً مغلفة في فكرة البحرية الأمريكية التي تتحدث عن «الردع التقليدي المؤكد»[44]. وبالطبع ليس هناك شيء مؤكد في المجال الاستراتيجي، فما بالك بشيء مثل أثر الردع الذي يتطلب وبصفة حرفية تعاون عدو محتمل.

خلاصة

تعتبر الحاجة والعوامل التي تجذب نحو اتباع سياسة الردع باقية بصفة مستمرة. أما التطلعات نحو عالم لا يحتاج إلى سياسة الردع فهي تطلعات مشروعة بقدر ما هي غير ملائمة. ومن الطبيعي، أن تفضل أغلب الدول ممارسة سياسة الردع بدلاً من القتال، كما تكون أغلب الدول، ومن حيث المبدأ، في أغلب الأحيان قابلة لأن ترتدع، ولا نتحدث عن التطبيق الفعلي الذي يقدم واقعاً مختلفا و تعاني سياسية الردع من بعض الصعوبات العملية المشابهة لتلك التي تواجهها سياسات ضبط التسلح وكلما ازدادت تلك الصعوبات كان من الصعب تحقيق الردع المنشود. و ستكون هناك بعض الحالات لدول يسهل ردعها بسرعة نسبية؛ كالدول الانتهازية التي قد تتحين الفرص للقيام بالاعتداء. وتعتبر سياسة الردع مسألة وقضية حية حين تدخل في

---

* نسبة إلى المفكر العسكري الفرنسي أنطوان هنري جوميني (1779-1869). (المحرر)
** نسبة إلى المفكر العسكري الألماني كارل فون كلاوسفيتس (1780-1831). (المحرر)

حيز الصعوبة أو تكون أقرب إلى الاستحالة. وطبقاً لما جادل به نيد ليبو (N. Lebow) وجانيس شتاين (Janice G. Stein)، فإن الثقة المفرطة في سياسة الردع قد تكون سبباً لهزيمة ذاتية لأنها قد تصرف الطرف المعني عن التفكير في احتمال عدم انصياع الطرف الآخر الذي يواجه الردع[45].

ليس هناك حل لمشكلة تقلبات سياسة الردع، إلا أن العناصر التالية قد تشكل معالجة مؤقتة ضدها، وهي كما يلي:

- ضرورة تزايد الوعي بوجود مشكلة التقلب وعدم إمكانية الاعتماد على هذه السياسة، وذلك لتقليل الثقة المفرطة (لا حاجة إلى الإشارة بثقة إلى الرادع، دعك من الرادع المؤكد، سواء كان نووياً أو تقليدياً).
- اتخاذ التدابير اللازمة للحرمان من الحصول على أحدث الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وذلك وفقاً لما تسمح به الحركة السياسية على المستوى الإقليمي، (عن طريق سياسات ضبط التسلح، الدعم والمجهود الدبلوماسي وما شابه ذلك).
- الجهد الخاص بالبحث العلمي لتحقيق فهم أفضل للمشكلة أو الأوضاع في إطارها العام.
- مراعاة قدر أكبر من الاهتمام والتحفظ لإمكانية التعرض لتبعات ونتائج فشل أو عدم ملاءمة هذه السياسة لأوضاع معينة.
- توفير القدرات الدفاعية والحربية المتعددة الأشكال واللازمة لحرمان الخصم من القيام باعتداء، ابتداء من العمليات الخاصة، مروراً بمرحلة قوة الأسلحة التقليدية ذات الدقة العالية، إلى الأسلحة النووية الموجهة ضد الأهداف الصعبة. ولأن الصواريخ هي السلاح المفضل لدى القوى الإقليمية التي ستقاوم إجراءات الردع، لذا تبرز الحاجة إلى توفير أنظمة دفاع متطورة ضد الصواريخ.

الهوامـــش

1. انظر:

Dick Cheney, US Secretary of Defense, *Annual Report to the President and the Congress* (Washington, DC: US Government Printing Office, January 1993), 1 - 14.

2. انظر:

Les Aspin, US Secretary of Defense, *Bottom-Up Review* (Washington, DC: Department of Defense, September 1, 1993).

3. انظر:

John Arquilla, "Bound to Fail: Regional Deterrence after the Cold War," *Comparative Strategy* vol. 14, no. 2 (April-June 1995): 129.

4. انظر:

Graham E. Fuller and John Arquilla, "The Intractable Problem of Regional Powers," *Orbis* vol. 40, no. 4 (Fall 1996): 610.

5. انظر:

Sir Halford J. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality* (New York, NY: Norton, 1962); Alfred Thayer Mahan, *The Problem of Asia and Its Effect upon International Policies* (Boston, MA: Little, Brown, 1905).

6. حول مفهوم التاريخ الاستراتيجي والجغرافية الاستراتيجية انظر على التوالي:

Colin S. Gray, *Modern Strategy* (Oxford: Oxford University Press, forthcoming); and Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace and Brookings Institution Press, 1997), esp. 8.

7. انظر:

Martin Libicki, "The Emerging Primacy of Information," *Orbis* vol. 40, no. 2 (Spring 1996): 261-274.

8. انظر:

Colin S. Gray, "Space Power Survivability," *Airpower Journal* vol. VII, no. 4 (Winter 1993): 27-42.

9. انظر:

"Quadrennial Defense Review," *DOD News Briefing* (and supporting documentation), (Washington, DC: Office of the Assistant Secretary of Defense for Public Affairs, May 19, 1997).

10. انظر التقرير السنوي الذي قدمه وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين إلى الرئيس الأمريكي والكونجرس:

Annual Report to the President and the Congress (Washington, DC: US Government Printing Office, April 1997), 1-2.

مع أن التقرير ذو توجه إقليمي، فإنه ليس متعارضاً مع المنظور العالمي.

11. للاطلاع على آراء معتدلة في التشكك، انظر مثلاً:

Joseph S. Nye and William A. Owens, "America's Information Edge," *Foreign Affairs* vol. 75, no. 2 (March/April 1996): 20-36; and James R. Blaker, *Understanding the Revolution in Military Affairs: A Guide to America's 21st Century Defense* Defense Working Paper no. 3 (Washington, DC: Progressive Policy Institute, January 1997); Colin S. Gray, *The American Revolution in Military Affairs: An Interim Assessment* Occasional Paper no. 28 (Camberley, UK: Strategic and Combat Studies Institute, Joint Services Staff College, 1997).

12. انظر:

Secretary Cohen in "Quadrennial Defense Review," 2.

13. المصدر نفسه.

14. انظر على التوالي:

A "Sign of the Times" is the appearance of Richard Bernstein and Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: Alfred A. Knopf, 1997); and the "debate" between Richard Bernstein and Ross H. Munro, "China I: the Coming Conflict with America" and "China II: Beijing as a Conservative Power," *Foreign Affairs* vol. 76 no. 2 (March/April 1997): 18-32 and 33-44.

15. لاحظ أنه في "البيان المتفق عليه - أ" من "الاتفاقية المرحلية... بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية" المضمنة في معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية رقم (1) (SALT I) تم الاتفاق على تعريف الصواريخ البالستية "الاستراتيجية" لتشمل «الصواريخ القادرة على الوصول إلى مدى يزيد عن أقصر مسافة بين الحدود القارية الشمالية الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية والحدود القارية الشمالية الغربية للاتحاد السوفيتي».

US Arms Control and Disarmament Agency, *Arms Control and Disarmament Agreements: Texas and Histories of the Negotiations* (Washington, DC: US Government Printing Office, 1990), 173.

وأصر المفاوضون السوفييت على التمسك بتعريف مصطلح "استراتيجي" على أنه يشمل أي سلاح مزود بتسليح نووي يكون قادراً على الوصول إلى الأراضي السوفيتية. (مثلاً، على وجه الخصوص أنظمة الأسلحة الأمريكية المنشورة في مواقع أمامية بأوربا أو المحمولة على حاملات طائرات في المياه الأوربية)، انظر ص 152 من المرجع الأخير نفسه.

16. انظر:

Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy," *The Atlantic Monthly,* February 1994, 44-76.

17. هناك احتمال أكيد بظهور دولة أوربية عظمى مستقبلاً (أي خارج إطار الاتحاد الأوربي). أما الذي يظل محل تساؤل وحوار فهو توقيت وصول تلك الدولة إلى مرحلة النضج والرعب المرتبط بتبعات أثرها الجيوسياسي.

18. انظر:

Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York, NY: Simon and Schuster, 1994), 548.

19. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of the World Order* (New York, NY: Simon and Schuster, 1996).

20. انظر:

Sir Michael Howard, "Lessons of the Cold War," *Survival* vol. 36, no. 4 (Winter 1994-1995): 161.

21. المصدر نفسه، ص 164.

22. انظر:

Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, *We All Lost the Cold War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994); Fred Charles Iklé, "The Second Coming of the Nuclear Age," *Foreign Affairs* vol. 75, no. 1 (January/February 1996): 119-128; and Keith B. Payne, *Deterrence in the Second Nuclear Age* (Lexington, KY: University Press of Kentucky, 1996).

23. انظر:

Charles E. Callwell, *Small Wars: A Tactical Texbook for Imperial Soldiers* (London: Greenhill Books, 1990; 1906), 270.

24. انظر:

Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (London: Macmillan, 1981), xvi.

25. انظر:

Patrick Morgan, *Deterrence: A Conceptual Analysis* (Beverly Hills, CA: SAGE Publications, 1977), 28.

26. انظر:

National Conference of Catholic Bishops, "The Challenge of Peace: God's Promise and Our Response," *Origins* vol. 13 (May 19, 1983), 1-32.

27. انظر:

Iklé, "Second Coming," 123.

28. انظر:

Bruce G. Blair, *The Logic of Accidental Nuclear War* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993); Scott D. Sagan, *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); and Lebow and Stein, *We All Lost the Cold War.* Further horror stories may be gleaned form Paul B. Stares, *Command Performance: The Neglected Dimension of European Security* (Washington, DC: Brookings Institution, 1991).

29. انظر:

Janice Gross Stein, "Deterrence and Compellence in the Gulf, 1990-1991: A Failed or Impossible Task?" *International Security* vol. 17, no. 2 (Fall 1992): 147-179.

30. انظر:

John G. Hines, Ellis M. Mishulovich and John F. Shull, *Soviet Intentions, 1965-1985* vol. I: *An Analytical Comparison of US-Soviet Assessments During the Cold War* (McLean, VA: BDM Federal, September 22, 1995), 17; and idem, vol. II: *Soviet Post-Cold War Testimonial Evidence,* 30.

31. وفقاً لعبارة الجنرال (متقاعد) أندرياس دانلفيتش (Andrias A. Danilevich)، من هيئة الأركان السوفيتية سابقاً «إذا أصبح بالإمكان أن يتحول الفن الحربي إلى مجرد أرقام حسابية، فإننا لن نحتاج إلى أي حروب. سيكون بوسعك أن تنظر إلى علاقة القوى، وتجري بعض العمليات الحسابية ثم تقول لخصمك نحن نتفوق عليك عدداً بنسبة 2 : 1، وبهذا يكون النصر لنا، نرجو الاستسلام».

Soviet Intentions, 1965-1985: vol. II, 30.

32. انظر: Ibid., Passim.

33. للأسباب التي قدمت مستندة إلى حجج قوية في:

Barry D. Watts, *Clausewitzian Friction and Future War* McNair paper no. 52 (Washington, DC: Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 1996).

34. انظر:

Robert B. Strassler, (ed.) *The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to the Peloponnesian War* revised edition of translation by Richard Crawley (New York: The Free Press, 1996), 43.

35. انظر:

John Arquilla and David Ronfeldt, "Cyberwar is Coming!" *Comparative Strategy* vol. 12, no. 2 (April-June 1993): 141-165; Martin E. Libicki, *The Mesh and the Net: Speculations on Armed Conflict in a Time of Free Silicon* (Washington, DC: Center

for Advanced Concepts and Technology, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, August 1995); and Roger C. Molander, Andrew S. Riddile, and Peter A. Wilson, *Strategic Information Warfare: A New Face of War* MR-661-OSD (Santa Monica, CA: RAND, 1996).

36. انظر:

A. Hamish Ion and E. J. Errington, (eds) *Great Powers and Little Wars: The Limits of Power* (Westport, CT: Praeger Publishers, 1993).

37. وكمرجع مفيد لتوضيح هذه النقاط انظر:

Alan D. Zimm, "Deterrence: Basis Theory, Principles, and Implications, "*Strategic Review* vol. xxv, no. 2 (Spring 1997): 42-50.

38. انظر: Blair, *Logic of Accidental Nuclear War,* esp. 179-182.

39. انظر: Zimm, "Deterrence".

40. سادت هذه الفكرة في سياسة إمبراطورية اليابان عام 1941. إن شيوع الاعتقاد بأن القوة فوق الحق، يعادله على الأرجح حالات تاريخية من الاعتقاد القائم على أساس القول المعتاد والذي يرى بأن «الحق يعلو على القوة».

41. انظر:

Colin S. Gray, "Nuclear Weapons and the Revolution in Information Warfare," is Richard J. Harknett and James J. Wirtz, (eds) *The Absolute Weapon Revisited: Nuclear Arms and the Emerging International Order* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1997); and Payne, *Deterrence in the Second Nuclear Age.*

42. انظر:

John J. Weltman, *World Politics and the Evolution of War* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), 152.

43. انظر: Blair, *Logic of Accidental Nuclear War,* 176.

44. انظر: Zimm, "Deterrence," 49.

45. انظر: Lebow and Stein, *We All Lost the Cold War,* 325-327.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر - في هذه السلسلة - البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

	العنوان	المؤلف
1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14 -	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

15 - السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة — دانيال وارنر

16 - التنمية الصناعية المستديمة — ديفيد والاس

17 - التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها — فيرنر فاينفلد، يوزيف يانغ، سفن بيرنيد

18 - جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوفاز — فيكن تشيتريان

19 - العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية» — إدوارد فوستر وبيتر شميت

20 - اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين — تحرير: جوليا ديفلين

21 - القيم الإسلامية والقيم الغربية — علي الأمين المزروعي

22 - الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة — آر. كيه. رامازاني

23 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2) — إعداد: إيرل تيلفورد

24 - النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية — كيه. أس. بلاكريشنان، جوليوس سيزار بارينياس، جاسجيت سنج، فيلوثفار كاناجا راجان

25 - سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة — فيليب جوردون

26 - سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة — كولن جراي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا

لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج

إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره

كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**

Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج: البحث عن الاستقرار

إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل

بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**

Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي

تحرير : زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

13- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

14 - **The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society**

15- الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار
فرانسيس فوكوياما

-16 **Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options**
Edited by Paul Stevens

17- قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

18- إمبراطوريات الريــاح الموسمية
ريتشارد هول

-19 **Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector**

-20 **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium.**

-21 **Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning**
Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry
and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الرقم	العنوان	المؤلف
12 -	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

25-	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26-	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27-	الديموقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989	صالح محمود القاسم
28-	الجيش الاسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1. *Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era* — Ann M. Lesch
2. *Israel at Peace with the Arab World* — Mark Tessler
3. *Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior* — David Garnham
4. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World* — Karen A. Feste
5. *Oil at the Turn of the Twenty-First Century: Interplay of Market Forces and Politics* — Hooshang Amirahmadi
6. *Beyond Dual Containment* — Kenneth Katzman
7. *Information Warfare: Concepts, Boundaries and Employment Strategies* — Joseph Moynihan
8. *US Sanctions on Iran* — Patrick Clawson
9. *Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region* — Bjørn Møller
10. *Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council* — Fred H. Lawson
11. *The United States and The Gulf: Half a Century and Beyond* — Joseph Wright Twinam

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E.Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sector of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCATIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hossein abdalah

36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal

37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - 100 قائـد عسكـــري
تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيراً في العالم عبر التاريخ

2 - قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم

3 - المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010

4 - خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

5 - The Gulf: Future Security and British Policy

6 - Balance of Power in South Asia

7 - Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf

8 - التعليم في العالم العربي: تحديات الألفية المقبلة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae